

المُسند

هو: ما اتصل سنده بذكر النبي ﷺ .
وقيل: يدخل في المسند كل ما ذكر فيه النبي ﷺ وإن كان في أثناء سنده انقطاع .

الشرح

**** المسند: مصطلح كثر فيه الاختلاف في تعريفه:**

١- فمن أهل العلم: من ذكر أن شرط وصف الحديث بالإسناد: أن يكون متصلًا مرفوعًا .

٢- ومنهم من ظاهر عبارته توهم أنه يشترط الرفع دون الاتصال .

٣- ومنهم من ظاهر عبارته تدل على أنه يشترط الاتصال دون الرفع .

٤- ومنهم من قال بأنه يشترط: أن يكون ظاهر سنده الاتصال مع الرفع؛ فإن كان فيه انقطاع خفي، فهذا لا يُعارض وصفه بأنه مسند .

هذه أربعة أقوال في تعريف المسند في كتب المصطلح . لكن من خلال النظر في تطبيقات العلماء المتقدمين أهل الاصطلاح وأهل النقد، تبين لي:

١- أن المسند أكثر ما يطلق على: المتصل المرفوع .

٢- ويطلق (أيضًا) بكثرة على: المرفوع الذي ليس فيه انقطاع ظاهر .

٣- وقد يطلق على: الموقوف بشرط الاتصال، أي: على المتصل الموقوف .

٤- لكنني وجدت أنهم لا يطلقونه أبدًا على ما كان فيه انقطاع واضح جلي؛ كالمرسل، والمعلق .

**** فكأنها ثلاث منازل لإطلاق المسند:**

أقوال العلماء
في تعريف
المسند

إطلاقات
المسند من
خلال
الاستقراء

منازل إطلاق
المسند

* **المنزلة الأولى** : إطلاقه على : المتصل المرفوع ، وهي أكثر شيوعًا .

* **المنزلة الثانية** : إطلاقه على : المرفوع الذي فيه انقطاع خفي ، وهي أقل شيوعًا من الأولى .

* **المنزلة الثالثة** : إطلاقه على الموقوف ؛ سواء أكان متصلًا ، أو فيه انقطاع خفي . وهذه المنزلة نادرة الوقوع .

فالذي نجزم أنه يعارض وصف الحديث بالمسند : هو ما كان فيه انقطاع ظاهر جلي ؛ كالمرسل ، والمعلق . فهذا لا يوصف بأنه : مسند .

**** ومن مظان المسند :**

١- كتب (المسانيد) ؛ كمسند أحمد ، ومسند أبي يعلى ، ومسند الطيالسي ، وغيرها . وهذه المسانيد يُلاحظُ فيها : أنها لا تكاد تورّد إلا الأحاديث المرفوعة ؛ لأنها (أصلاً) مرتبة على أسماء الصحابة ، أي : المرويات التي يروونها عن النبي (عليه الصلاة والسلام) .

فلا يمكن أن تذكر مُرسلاً ؛ لأنها لو كانت تذكر المرسل في الأصالة ، لكان ينبغي أن يُتَوَبَّ لأسماء التابعين .

ثم إنها كلّها أحاديث مرفوعةٌ إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) ، وهذا يدلُّ على أن الرفع ضروري في الاصطلاح ، وعلى أنه الأكثر شيوعًا من إطلاق المسند على الموقوف .

ولو نظرت في هذه المسانيد : تجد أن أكثر أسانيدِها متصلة ، ولكن هل فيها أسانيد منقطعة ؟

نعم ، ولكن انقطاعها غير واضح ، وما كان منه واضحًا فإنما يُذكر عرضًا لا أصالةً .

٢- كتب الصحاح : حيث لا بُدَّ أن تكون مسندة ؛ لأن شرط الاتصال من شروطها أصالةً . ولا بد أن تكون أخبارها مرفوعة ؛ لأنها معتنية بأحاديث النبي (عليه الصلاة والسلام) دون الآثار الموقوفة .

٣- السنن الأربعة التي تعتني بأحاديث الأحكام ، فإنها تعتني (أيضًا) بالمسانيد .